ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إن الإقتصاد المصرى على أعتاب مرحلة جديدة ترسم فيها الدولة ملامح وتوجهات السياسة الإقتصادية والمالية والمزمع تطبيقها خلال الأربع أعوام القادمة. حيث جارى تقديم من قبل السلطة التنفيذية خطة التنمية الإقتصادية للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠٢١/٢٠٢٢، بالإضافة إلى مشروع الموازنة العامة للعام المالى الجديد ٢٠١٨/٢٠١٩ واللذان يتم مناقشتهما حالياً من قبل مجلس النواب. كما قامت وزارة المالية فى تاريخ سابق بإصدار البيان المالى التمهيدى للموازنة العامة للدولة والذى يعرض الإطار الاقتصادى المحلى والخارجى وكذلك أهم الإفتراضات التى بنى عليها مشروع الموازنة الجديدة، إضافة لأهم البرامج الإجتماعية والسياسات التي تعكسها الموازنة؛ كما يلقى البيان الضوء على السياسات التى نفذت فى السنوات السابقة ونتائجها ويلقى نظرة مستقبلية على تقديرات الموازنة العامة في المدى المتوسط. حيث يؤكد صدور هذا البيان للعام الثالث على التوالى على جدية الوزارة فى عمليات الإفصاح والمشاركة المجتمعية فى ما يخص الموازنة العامة للدولة وإيمانها بحق كل مصرى فى معرفة موازنة بلده والاطلاع عليها فى مراحل الإعداد المختلفة وأخذها بعين الاعتبار وهو الأمر الذى أنعكس على ترتيب مصر فى تقرير الشفافية الدولية السنوى وتقدمها من عام إلى أخر.

ويمثل ترسيخ النمو الإقتصادى وتوزيع ثماره على الجميع أولوية هامة فى قرارات الحكومة خلال المرحلة المقبلة حيث إنطوت الفترة السابقة - منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل فى عام ٢٠١٦- على إجراءات هدفها تحسين الوضع الإقتصادى وتنفيذ المزيد من الإجراءات الهيكلية، الأمر الذى أدى بدوره إلى إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى وتحقيق طفرات مشهودة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى وكذا تحسن ترتيب مصر فى العديد من المؤشرات الإقتصادية والمالية. وفى ضوء النتائج المحققة فمن المتوقع خلال المرحلة المقبلة أن تتسارع معدلات النمو الإقتصادى لتصل إلى نحو ٥.٨% بموازنة العام المالى الجديد ٢٠١٨/٢٠١٩ إرتفاعاً من ٥.٢% متوقع العام المالى السابق، وخفض معدلات البطالة لأقل من ١١%. كما تستهدف جهود وزارة المالية السيطرة على العجز الكلى للموازنة العامة للدولة وتحقيق فائض أولى. بالإضافة إلي السعى نحو تحسين مستوى معيشة المصريين، وزيادة التشغيل، والحد من إرتفاع الأسعار، والإهتمام ببرامج الحماية الإجتماعية.

منطلقات السياسة المالية خلال العام المالى ١٨/١٩

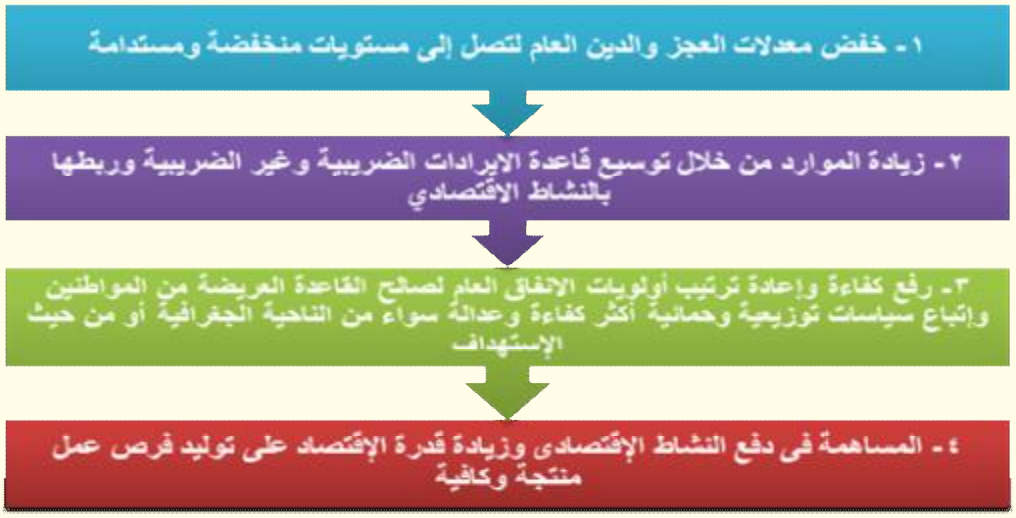

تقارير دولية تشيد بأداء الإقتصاد المصرى؛

- **حصدت مصر المركز الـ ٤٢ من بين ٨٠ دولة في ترتيب أفضل الدول على مستوى العالم، وفقا لتصنيف** مؤسسة **"يو إس نيوز أند ورلد"**. واعتمد التصنيف إلى حد كبير على التحسن الاقتصادي وليس على المعايير الاجتماعية والسياسية. **وكان أفضل ترتيب لمصر في مؤشر قياس النمو الاقتصادي، إذ جاءت في المركز السابع عالميا**. واحتلت مصر المركز الـ ٥٦ في فئة ريادة الأعمال. وقد أعد التقرير بناء على مسح قامت به المؤسسة شمل عينة لعدد ٢١ ألف شخص لقياس خصائص محددة في ٨٠ دولة حول العالم.

- **احتلت مصر ثاني أفضل دولة جاذبة للاستثمارات في إفريقيا "بمؤشر كوانتام جلوبال للاستثمار" لعام ٢٠١٨**، صعودا من المركز الثالث العام الماضي. وقد احتلت المغرب المركز الأول، ثم مصر. بينما جاءت الجزائر في المركز الثالث، ثم بتسوانا وكوت ديفوار. وتعد مصر ثاني أكبر اقتصاد في إفريقيا وثالث أكبر دولة إفريقية من حيث تعداد السكان، وفقا للمؤشر. وأوضح التقرير أن مصر حققت معدلات جيدة في عوامل أخرى مثل السيولة والدين الخارجي وحساب المعاملات الجارية، والمخاطرة النسبية بالنسبة للإستثمار الأجنبى.

- **فازت مصر ممثلة فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمنصب "المدير الإقليمى" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة الوايبا (WAIPA)، وهى الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار**، حيث فازت هيئة الاستثمار المصرية بهذا المنصب من خلال تصويت أعضاء لجنة التسيير بالمنظمة، وذلك من بين ست هيئات كانت تقدمت معها للفوز بهذا المنصب، وهى هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر فى الكويت، والوكالة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار، وهيئة تنمية الاستثمار فى لبنان، ووكالة تشجيع الاستثمار فى تونس.وتعد هذه هى المرة الأولى التى تحصل فيها مصر على هذا المنصب بعد فترة غياب استمرت ١٢ عاما، منذ أن فازت به الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى عام ٢٠٠٦. كما فازت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بجائزة أفضل هيئة استثمار نجحت فى جذب أفضل مشروعات استثمارية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام ٢٠١٧، وذلك على هامش الدورة الثامنة لملتقى الاستثمار السنوى ٢٠١٨.

- نجحت مصر فى التواجد ضمن **"اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية". وتهدف الإتفاقية إلى خلق سوق حرة بين ٥٤ دولة أفريقية من "كيب تاون" فى أقصى جنوب أفريقيا إلى القاهرة فى أقصى شمال القارة السمراء**. يتضمن الاتفاق إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة الأفريقية، وخلق سوق لكافة السلع والخدمات داخل القارة، بالإضافة إلي انشاء الاتحاد الجمركى الأفريقى وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الأفريقية من الخارج مما يساهم في زيادة حجم التجارة بين مصر والدول الإفريقية وفتح أسواق لها هناك.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل إلي ٤٩.٢ في مارس ٢٠١٨**، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٨ في نوفمبر ٢٠١٦. **وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في مؤشر طلبيات التصدير الجديدة ليصل إلى ٥١.٤، والزيادة في مؤشر الطلبيات الجديدة ليصل إلى ٥٠**، والزيادة في **مؤشر الإنتاج ليسجل ٤٩.٣** بالإضافة إلى زيادة **مؤشر مخزون المشتريات إلى ٤٨.١**، وإنخفاض أسعار مدخلات الإنتاج للشركات فى ضوء إنخفاض أسعار الطاقة وتكاليف العمالة.
- **ارتفعت أرصدة التمويل متناهى الصغر لتصل إلى نحو ٨.٥ مليار جنيه بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨، بزيادة ٧١% عن نفس الفترة من ٢٠١٧**، فيما تجاوز أعداد المستفيدين لأكثر من ٢.٤ مليون، بنمو ملحوظ بلغ ٢٦% عن نفس الفترة من العام السابق.
- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ ٥.٦ مليار دولار (٢.٤% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٧ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى **التحسن فى ميزان المعاملات الجارية**، حيث **تراجع العجز في الميزان التجاري** إلى ١٨.٧ **مليار دولار (-٨.١% من إجمالي الناتج المحلي)** خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجز بلغ ١٩ مليار دولار (-٢.٤% من إجمالي الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما **أرتفع فائض**

ميزان الخدمات ليصل إلى ٥.٣ مليار دولار (٢.٣% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٨ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة المقارنة. من جهة أخرى، **شهد الحساب الرأسمالي والمالي انخفاض في صافي التدفقات**، حيث حقق صافى تدفق للداخل قدره ٣.٨ مليار دولار، مقابل ٤.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- **حققت تحويلات العاملين بالخارج زيادة قدرها ٣.٤ مليار دولار في الفترة من يوليو ٢٠١٧ حتى فبراير ٢٠١٨ بنسبة نمو ٢٤.١%، لتسجل ١٧.٣ مليار دولار** مقارنة بـ ١٣.٩ مليار دولار فى نفس الفترة العام الماضى. وعلى غرار تلك المؤشرات، فقد توقعت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" استمرار تحويلات العاملين بالخارج في تحقيق معدلات قوية ومرتفعة بعد إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، مما سيعزز من الاحتياطي من النقد الأجنبي على المدى المتوسط.

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٢.٦ مليار دولار في مارس ٢٠١٨ (يغطي ٨.٣ أشهر من الواردات فقط)**، مقارنة بـ ٢٨.٥ مليار دولار في مارس ٢٠١٧ (يغطي ٥.٨ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣.٥ أشهر من الواردات فقط).

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٨ **الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند مستوى ١٦.٧٥% و١٧.٧٥% و١٧.٢٥%** على الترتيب. وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم بمقدار** عند مستوى **١٧.٢٥%.**

- **وعلى صعيد المالية العامة، انخفض عجز الموازنة ليسجل ٥.١% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة** يوليو-يناير ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٥.٦% خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات**، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين. **وعلى جانب الإيرادات**، هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية حيث سجلت ضريبة المبيعات ١٥٦.٧ مليار جنيه (بزيادة بلغت ٥٨.٧ مليار جنيه)** عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من **ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات وضريبة الدخل** التي **حققت ٨١.٨ مليار جنيه والضرائب علي المرتبات المحلية سجلت نحو ٢٢.٠ مليار جنيه**. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ١٤.٦ مليار جنيه، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ٢٦.٤ مليار جنيه. أما على جانب المصروفات**، فقد **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية بنسبة ٥٩.٩% لتبلغ ٢٨.٣ مليار جنيه، وإرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١١% لتحقق ٣١.٢ مليار جنيه، وإرتفع الإنفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى بـ٧٧% لتحقق ١٠.٧ مليار جنيه .** وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنسبة ٢٦.٥% ليبلغ نحو ٤٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- أظهرت **مؤشرات وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الإجمالى** قد إرتفع **في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى حوالي ٥.٣ بالمئة من ٣.٨ بالمئة في الفترة ذاتها من العام المالى السابق**. وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو قدره ٥.٢% في الربع الأول من العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ٣.٤% الربع المقابل له في ٢٠١٧/٢٠١٦ . كما بلغ **معدل نمو الناتج المحلى نحو ٤.٢%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤.٣% خلال العام المالى الماضي مدفوعاً بنمو في عدة قطاعات أهمها السياحة، الغاز الطبيعي، التشييد والبناء والصناعات التحويلية. **وارتفع الإستهلاك الخاص** بنسبة ٤.٢%، في حين **نما الاستهلاك العام** بنسبة ٢.٥%. فضلاً **عن زيادة الاستثمارات** بنسبة ١١.٣% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ١٥.١%. فضلاً عن مساهمة **صافي الصادرات بشكل سلبي** في النمو بـ ١.٣ نقطة مئوية. وعلى جانب العرض، نما **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** بنسبة ٥.٢%، **وقطاع الصناعات التحويلية غير البترولية** بنسبة ٣.٧%، **وقطاع التشييد والبناء** بنسبة ٩.٥%، و**القطاع الحكومي العام** بنسبة ٣.٠%، **وقطاع الزراعة** بنسبة ٣.٢%، **وقطاع الأنشطة العقارية** بنسبة ٥.٢% **وقطاع الاتصالات** بنسبة ١٢.٥%، **وقطاع الغاز الطبيعي** بنسبة ٢.١%.

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى استمرار إنحسار الموجة التضخمية حيث قد تباطأ للشهر السادس على التوالى منذ بداية العام المالى الحالى على الرغم من انه لا يزال مرتفعاً– لينخفض بنحو ٢.٧ نقطة مئوية محققاً ١٤.٤% فى شهر فبراير ٢٠١٨، مقابل ١٧.١% خلال الشهر السابق، ومقابل ٣٠.٢% المعدل المحقق خلال شهر فبراير ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"**، و**"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"**، و**"النقل والمواصلات"** ، و**"الملابس الجاهزة"**.

- **فيما يتعلق بالتطورات النقدية**، فقد **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٢٠.٩% (٣٢٠٢ مليار جنيه)** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٣٩% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ٥% (٢٩٨٨.٥ مليار جنيه)** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٨% نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. والجدير بالذكر أن **الإقتراض الحكومي انخفض** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٤.١% (٢١٢٦.١ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣٨.١% في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. من جهة أخرى، **حقق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة للشهر الثامن على التوالى حيث بلغت ٢٠٨.٨% (٢١٤ مليار جنية)** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنمو سلبي -١٠٤٣.٩% (-١٩٦.٨ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦.

- **أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** إن معدل البطالة في البلاد تراجع إلى ١٠.٦% في الربع الأول من ٢٠١٨ مقابل ١١.٣% نفس الفترة من العام المالي السابق. **وبلغت القوى العاملة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ حوالي ٢٩.٢ مليون شخص**، بزيادة قدرها ٠.١% من إجمالي القوى العاملة مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

- **إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٥٤.٣% ليصل إلى ٤.٧ مليون سائح خلال** الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣.١ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. **كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٧١.٣% ليصل إلى ٥٢.١ مليون ليلة** خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ١٩.٢ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنسبة ٦٠% منذ بداية عام ٢٠١٦**. ومن المتوقع أن تحقق مصر **اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي** في عام ٢٠١٨ **وأن تحقق فائضاً بالتزامن مع بدء العمل في حقل ظُهر في نهاية ديسمبر ٢٠١٧** والذي يبلغ احتياطيه ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز.

- **ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥.٩% من الناتج المحلي الإجمالي)** في نهاية مارس ٢٠١٧، ويرجع ذلك في الأساس الي **زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة إلى ١٠٩٦ مليار جنيه** في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).

كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٢٧.٣ مليون دولار** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٥.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧. في حين **انخفضت ديون السلطات النقدية** إلى ٢٩.٩ دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٣٠.٣ مليون دولار في العام المالي الماضي.

وتجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧، حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.

- **سجلت عائدات قناة السويس ٤٣٥.٨ مليون دولار في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨**، بزيادة ١٦% مقارنة بشهر فبراير ٢٠١٧ والذي سجل ٣٧٥.٣ مليون دولار. كما سجلت حركة التجارة العابرة بقناة السويس، في فبراير ٢٠١٨، عبور

١٣١٩ سفينة بزيادة بلغت ٢.٦% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي والتي سجلت عبور ١٢٨٦ سفينة . كما أكدت إحصائيات الملاحة بقناة السويس أن الحمولات العابرة سجلت ٨٣.٤ مليون طن بزيادة ١٠.٩% مقارنة بعبور ٧٥.٣ مليون طن خلال فبراير ٢٠١٧ .

- **ارتفعت صادرات مصر إلى أكبر ٥ دول في ٢٠١٧ بنسبة ١٢.٧%** وفقا لتقارير أعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. حيث ارتفعت صادرات مصر عام ٢٠١٧ لكل من ايطاليا بنسبة ٧٠.١%، وتركيا بنسبة ٤٥.٦%، وامريكا بنسبة ١٩.٧%، مقارنة بعام ٢٠١٦. ومن جانب الواردات، ارتفعت واردات مصر من كل من الصين بنسبة ١٥.٢%، ومن السعودية بنسبة ١٩٥.٢%، ومن روسيا بنسبة ٦١.١%، ومن امريكا بنسبة ٢٥.٤ %، مقارنة بعام ٢٠١٦. بينما تراجعت واردات مصر من المانيا بنسبة ٣٨.٦ % خلال نفس الفترة.

- **ارتفعت الصادرات المصرية لأسواق الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٤% لتصل إلى ٧.٥ مليار يورو مقارنة بـ٦.٣ مليار يورو خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦.** بينما انخفضت الواردات المصرية من الاتحاد الاوروبى بنسبة ٣%، **مما ساهم في انخفاض عجز الميزان التجارى بين مصر والاتحاد الأوروبى بنسبة ١٦% خلال الـ ١١ شهراً الأولى من العام الماضى، حيث بلغ ١٠.٧ مليار يورو، مقارنة بـ ١٢.٨ مليار يورو** خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦.

- **أعلنت وزارة المالية عن برنامج جديد للطروحات العامة. حيث يتضمن البرنامج طرح نسب من حصص الحكومة في ٢٣ شركة كمرحلة أولى، منها ١٤ شركة ستقيد للمرة الأولى بالبورصة المصرية وشركات ستقوم الحكومة المصرية بزيادة نسب طروحاتها من الأسهم المملوكة للدولة عن طريق زيادة رؤوس أموال تلك الشركات.** حيث تتراوح الحصص المطروحة ما بين ١٥ و٣٠% من رأس مال الشركة إلا إذا كانت حصة المال العام تقل عن ذلك. ومن المستهدف أن يتم تنفيذ البرنامج خلال فترة تتراوح ما بين ٢٤ و٣٠ شهرا، وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية وزيادة رأس المال السوقي للبورصة المصرية وزيادة قيمة وكمية التداول اليومي. ومن المتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة حوالي ٨٠ مليار جنيه، وأن تصل القيمة السوقية للشركات المطروحة إلى حوالي ٤٣٠ مليار جنيه.

- **طرح شهادة أمان للتأمين على العمالة المؤقتة. قامت ٤ بنوك في مارس ٢٠١٨ بطرح شهادات "أمان"** بهدف توفير غطاء تأميني للفئات الفقيرة التى تشمل العمالة الحرة والمؤقتة وغير المنتظمة والموسمية والمزارعين، وتمتد كذلك لتشمل جميع المصريين من سن ١٨ عاما وحتى ٥٩ عاما. وتمثل قيمة الشهادة بفئات ٥٠٠ جنيه للواحدة بحد أقصى خمس شهادات للشخص الواحد. وتوفر عائد مجزى يصل إلى نحو ١٦%، كما تشمل الشهادة تأمين على الحياة من خلال صرف تعويض عند الوفاة يصل إلى نحو ١٠ آلاف جنيه، وبحد أقصى ٥٠ ألفا للوثائق الخمس.

وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات أداء قطاعات الإقتصاد الكلى...

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى قد حقق معدل نمو ٤.٢%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤.٣% خلال العام المالى السابق. وقد استمر كل من **الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣.٧ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤.٣ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما **ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو** لتسجل نحو ١.٨ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل مساهمة أقل قدره ١.٧ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. بينما **ساهم صافى الصادرات بشكل سلبي فى معدل النمو** المحقق مسجلاً نحو ١.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ١.٦ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق **مؤشر إجمالى الإنتاج معدل نمو سنوى بنحو ٣٢.٩% ليسجل متوسط ١٩٢.٣٥ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ١٧% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، **مدفوعاً بشكل أساسى بمؤشر**

السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بنحو ١١٢.٣٢% ليسجل متوسط ١٨٩.٧٧ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٧٠% العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، **ومؤشر الإنتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو سنوى بنحو ٥٢.٣٣% ليسجل متوسط ٢٣٣.٧٦ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦**، مقارنة بمعدل نمو ٠.١٨% خلال العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة **الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٢%**، مقارنة بـ٤.٦% خلال العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٣.٤ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٣.٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد **حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢.٥%** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣.٩% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث **حققت معدل نمو سنوى قدره ١١.٣%** خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل معدل نمو يقدر بـ ١١.٢% خلال العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ١.٨ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ١.٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٨٦.٠% (معدل مساهمة بنحو٩.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ٢.٠ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٥٢.٥% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ١١.١ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ايجابية تقدر بنحو ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

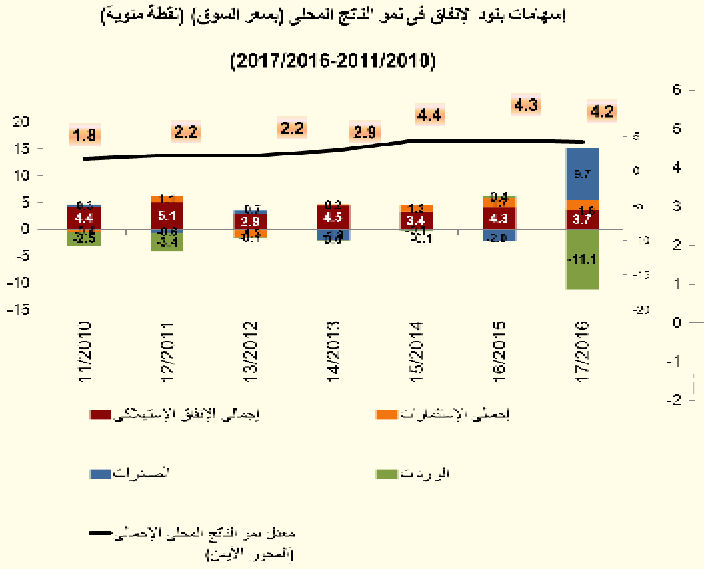

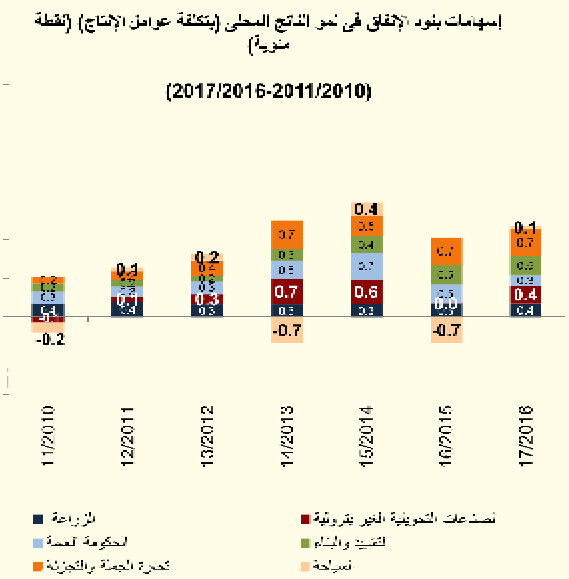

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ثمانية قطاعات، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة والذى حقق معدل نمو قدره ٥.٢%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنفس المساهمة خلال العام المالي السابق). وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو قدره ٣.٧%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٠ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء معدل نمو حقيقى قدره ٩.٥%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنفس المساهمة خلال العام المالي السابق) وحقق **قطاع الحكومة العامة معدل نمو حقيقى قدره ٣.٠%** (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع **الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٢%** (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بمعدل مساهمة قدره ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام المالي

السابق). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية نمواً قدره ٥.٢%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٥ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). كما حقق **قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٢.٥%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). وتجدر الإشارة إلى أن **قطاع استخراج الغاز الطبيعى قد حقق معدل نمو قدره ٢.١%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (مساهمة إيجابية لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها -٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن **جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٩.٢% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى** خلال فترة الدراسة.بينما حقق **قطاع السياحة** نمواً بلغ ٣.٩%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل إيجابي بنحو ٠.١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- يناير ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى **تحسن مؤشرات المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٥.١%** خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٢١٨.١ مليار جنيه)، مقارنة بـ٥.٦% (١٩٥.٨ مليار جنيه خلال يوليو- يناير ٢٠١٧/٢٠١٦). وذلك فى **ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٢٩.٥%** مقابل ٢٢.٨% للمصروفات.

العجز الكلى خلال يوليو- يناير ١٨/١٧	العجز الكلى خلال يوليو- يناير ١٧/١٦
٢١٨.١ مليار جنيه (٥.١% من الناتج المحلى)*	١٩٥.٨ مليار جنيه (٥.٦% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٣٥٣.٧ مليار جنيه (٨.٣% من الناتج المحلى)	٢٧٣.٢ مليار جنيه (٧.٩% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٥٧٠.٢ مليار جنيه (١٣.٣% من الناتج المحلى)	٤٦٤.٤ مليار جنيه (١٣.٤% من الناتج المحلى)

***تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٤٧٨ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.**

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

على جانب الإيرادات،

حققت **جملة الإيرادات نحو ٣٥٣.٧ مليار جنيه** خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٨/٢٠١٧، لترتفع بنحو ٨٠.٥ مليار جنيه بنسبة ٢٩.٥%، مقابل نحو ٢٧٣.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس **نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية** (تمثل ٨٢.٥% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٩٣.٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت ٤٦.٩% لتحقق نحو ٢٩١.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩٨.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٨/٢٠١٧

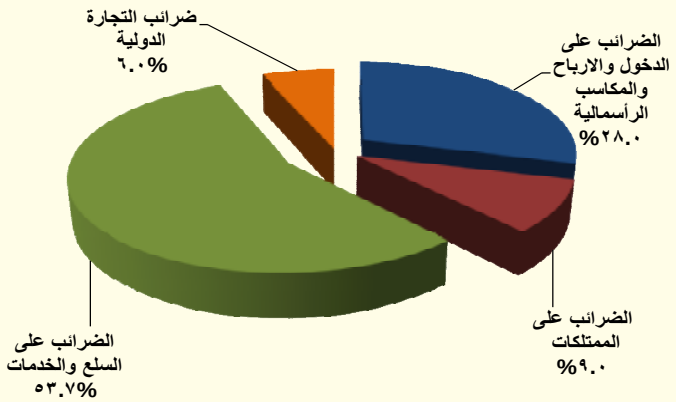

إنخفضت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ١٧.٥% من إجمالى الإيرادات) **بنحو -١٢.٧مليار جنيه** بنسبة -١٧% لتحقق ٦١.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٧٤.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد **إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية** (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٥٠.٦%، وذلك فى ضوء **إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل** بنحو ٣١.٨% ومن **ضريبة المبيعات** بنحو ٦٢.٨%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد **تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل (تمثل ٢٣.١% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤٤.٣% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ٧.٤% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٥% من إجمالى الإيرادات)** خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٨.٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٩.٣%) لتحقق ٨١.٨ مليار جنيه (١.٩% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٥.١ مليار جنيه) بنسبة ٣٠.٢% لتحقق نحو ٢٢.٠ مليار جنيه، مقابل ١٧.٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٣.٨ مليار جنيه) بنسبة ٣٥.٢% لتحقق ١٤.٦ مليار جنيه، مقابل ١٠.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٦.٦ مليار جنيه) بنسبة ٣٣.٧% لتحقق نحو ٢٦.٤ مليار جنيه، مقابل ١٩.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
-

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٥٨.٧ مليار جنيه (بنسبة ٦٠%) لتحقق نحو ١٥٦.٧ مليار جنيه (٣.٧% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥٣.٧ % من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس الي إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٥١.٥% لتحقق ٧١.٥ مليار جنيه، مقابل ٤٧.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٩٠.٥% لتحقق نحو ١٦.٤ مليار جنيه، مقابل ٨.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ٧١.٦% لتحقق نحو ٥٢.٥ مليار جنيه، مقابل ٣٠.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٣.٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٥.٤ %) لتحقق ١٧.٦ مليار جنيه (٠.٤ % من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٦.٠ % من إجمالى الإيرادات الضريبية.

- فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ٢٤.٦% لتحقق نحو ١٦.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٦.٩ مليار جنيه (بنسبة ٣٦%) لتحقق ٢٦.٢ مليار جنيه (٠.٦ % من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩ % من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٩.٢% لتحقق نحو ٢٢.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٦.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إنخفضت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** إلى نحو ٦١.٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٧٤.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق في ضوء إنخفاض او تأخر العوائد المحصلة.

- **وقد حققت عوائد الملكية نحو ٢٨.٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٠.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **وقد انخفضت العوائد من هيئة قناة السويس بنحو ٢.٠ مليار جنيه (بنسبة -١٤.٤%) لتحقق ١٢.٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٤.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، وقد إنخفضت العوائد المحصلة من البنك المركزى[1] لتحقق نحو ٥.٣ مليار جنيه والعوائد من الهيئات الإقتصادية لتحقق ٣.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **وقد حققت الإيرادات المتنوعة نحو ١٦.٤ مليار جنيه لترتفع بنحو ٨.٣ مليار جنيه، بنسبة ١٠١.٥%** خلال فترة الدراسة، مقابل ٨.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- **وحققت حصيلة بيع السلع والخدمات نحو ١٦.٢ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢.٣ مليار جنيه بنسبة ١٦.١%** خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

- **حققت المنح نحو ٢٧٤ مليون جنيه** خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٤٢٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى الأساس نتيجة لإنخفاض المنح من حكومات أجنبية بنحو ٤٥ مليون جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

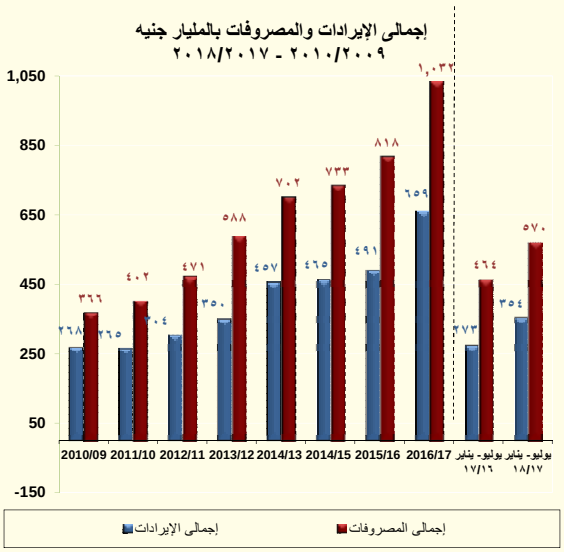

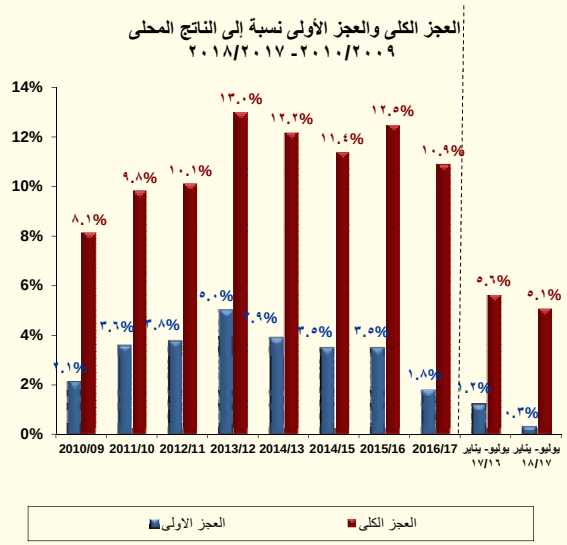

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية **تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.**

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن **المصروفات العامة بلغت نحو ٥٧٠.٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة (١٣.٣% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٢٢.٨% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٤.٨% لتبلغ نحو ١٠٣.٤ مليار جنيه (٢.٤% من الناتج المحلى)** خلال فترة الدراسة (فى ضوء إرتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ٣٦.٨ مليار جنيه، وزيادة المزايا العينية لتصل إلى ٢.٨ مليار جنيه).
- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٣.١ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٥%) ليحقق نحو ٢١.٩ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلى)** (فى ضوء زيادة الإنفاق على المياه والإنارة لتسجل ٢.٠ مليار جنيه وزيادة الإنفاق على المواد الخام لتسجل ٥.٧ مليار جنيه).
- **زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٣٢.٨% لتصل إلى نحو ٢٠٤.٧ مليار جنيه (٤.٨% من الناتج المحلى)**، مقارنة بـ١٥٤.٢ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٢٩.٤ مليار جنيه (٣.١% من الناتج المحلى)**، بنسبة نمو ٢٩% ليسجل ١٣١ مليار جنيه، مقارنة بـ١٠١.٦ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ü **إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ١٩.٣ مليار جنيه بنسبة نمو ٣١.٧% محققاً نحو ٨٠.٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦٠.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة دعم السلع التموينية بنحو ١٠.٦ مليار جنيه (بنسبة ٥٩.٩%) محققاً نحو ٢٨.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٧.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وتحقيق الدعم الموجه إلى هيئة البترول نحو ٢٨.٧ مليار جنيه مقابل عدم ورود تسويات بترولية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ü **إرتفاع الإنفاق على المزايا الإجتماعية بنحو ٩.١ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٤.٣% محققاً نحو ٤٦.٨ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٧.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة الإنفاق على برامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٤.٧ مليار جنيه (بنسبة ٧٧%) محققاً نحو ١٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق،

وإرتفاع مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنحو ٣.١ مليار جنيه (بنسبة ١٠.٩%) محققاً نحو ٣١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٨.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٨.٨ مليار جنيه (١.٠% من الناتج المحلى)** بنسبة نمو قدرها ٢٦.٥% ليسجل نحو ٤١.٩ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٣٨.٦ مليار جنيه).
- **وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٤٠.١ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ١٦.٧%** مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

Ø تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٧٩.٦ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٠.٩% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، مقارنة بالعام السابق فقد بلغ العجز في العام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢.٥% من الناتج المحلى. وقد ساهم فى تحقيق ذلك زيادة الإيرادات بنسبة تجاوزت النمو فى المصروفات (لأول مرة منذ عام ٢٠١٠/٢٠١١) لترتفع الإيرادات بنحو ٣٤.١%، والمصروفات بنحو ٢٦.٢% مقابل العام السابق، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين.

حيث تشير النتائج إلى وجود **بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة** والتى قد إرتفعت بشكل ملحوظ **بنحو ١٦٧.٧ مليار جنيه بنسبة ٣٤.١%** لتسجل ٦٥٩.٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٩١.٥ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦. **وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية** والتى قد إرتفعت بشكل ملحوظ **بنحو ١٠٩.٧** مليار جنيه **بنسبة إرتفاع بلغت ٣١.١%.** وزيادة ٨% عن المستهدف خلال نفس العام. **وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية** فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع **الحصيلة من الضرائب على الدخل بـ١٥.٣%** (بنحو ٢٢.٢ مليار جنيه)، **والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بـ٤٨.٥%** (بنحو ٦٨.١ مليار جنيه)، **والحصيلة من ضرائب الممتلكات بـ٣٠.٥%** (بنحو ٨.٦ مليار جنيه)، **والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بـ٢١.٩%** (بنحو ٦.٢ مليار جنيه). **بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٥٨.٠ مليار جنيه بنسبة ٤١.٧% عن العام السابق.** حيث إرتفعت المنح لتحقق ١٧.٧ مليار جنيه، كما حققت الإيرادات الضريبية الأخرى نحو ١٧٩.٥ مليار جنيه لترتفع بـ٣٢.٣% (بنحو ٤٣.٩ مليار جنيه) عن العام السابق فى ضوء تزايد الإيرادات من عوائد الملكية خاصة أرباح الأسهم من قناة السويس والهيئة العامة للبترول والهيئات الإقتصادية، بالإضافة إلى إرتفاع الحصيلة من بيع السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة الأخرى.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة والتى قد ارتفعت بنسبة ٢٦.٢% أي بزيادة ٢١٤ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١.٩ مليار جنيه مقابل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه فى الجدول التالى:

العجز الكلى خلال العام المالى ١٧/١٦	العجز الكلى خلال العام المالى ١٦/١٥
٣٧٩.٦ مليار جنيه (١٠.٩% من الناتج المحلى)	٣٣٩.٥ مليار جنيه (١٢.٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٦٥٩.٢ مليار جنيه (١٩.٠% من الناتج المحلى)	٤٩١.٥ مليار جنيه (١٨.١% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
١٠٣١.٩ مليار جنيه (٢٩.٧% من الناتج المحلى)	٨١٧.٨ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى)

وبالرجوع إلى التفاصيل يتضح ما يلى:

على جانب الإيرادات،

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٦٥٩.٢ مليار جنيه (١٩.٠% من الناتج المحلى) بزيادة ١٦٧.٧ مليار جنيه أو ما يعادل ٣٤.١% عن العام المالى السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣١.١% لتسجل ٤٦٢.٠ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤١.٧% عن العام المالى السابق لتسجل ١٩٧.٢ مليار جنيه.

<u>الإيرادات الضريبية</u>، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضريبة على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية</u>** بنحو ٢٢.٢ مليار جنيه بنسبة ١٥.٣% لتحقق ١٦٦.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤٤.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى التالى:

  – إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٦.١ مليار جنيه) بنسبة ٢١.٧% لتحقق نحو ٣٤.٢ مليار جنيه، مقابل ٢٨.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

  – إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧.٤ مليار جنيه) بنسبة ٤٩.٦% لتحقق ٢٢.٣ مليار جنيه، مقابل ١٤.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

  – إرتفاع المتحصلات من هيئة البترول (بنحو ٥.٢ مليار جنيه) بنسبة ١٣.٨% لتحقق ٤٢.٥ مليار جنيه، مقابل ٣٧.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

  – إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١٠.٣ مليار جنيه) بنسبة ٢٨.٠% لتحقق نحو ٤٧.٣ مليار جنيه، مقابل ٣٦.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات</u>** بنحو ٦٨.١ مليار جنيه بنسبة ٤٨.٥% لتحقق نحو ٢٠٨.٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنحو ١٤٠.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥؛ وذلك فى ضوء ما يلى:

  – إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنحو ٣٦.٩ مليار جنيه بنسبة ٦٤.٣% لتحقق ٩٤.٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٥٧.٥ مليار جنيه خلال العام الماضى.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنحو ٤.٠ مليار جنيه بنسبة ٢٨.٩% لتحقق نحو ١٨.٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤.٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ فى ضوء تحسن أداء الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنحو ٢٢.٤ مليار جنيه بنسبة ٤٦.٦% لتحقق ٧٠.٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٤٨.٠ مليار جنيه خلال العام الماضى (فى ضوء زيادة حصيلة ضرائب المبيعات على السجائر بنحو ٥.٣%، وزيادة حصيلة الضرائب على المنتجات البترولية بـ١٥١%)،

- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ١٣.٥% لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقابل ٩.٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات** بنحو ٨.٥ مليار جنبه بنسبة ٣٠.٥% لتحقق نحو ٣٦.٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٨.٠ مليار جنيه خلال ، ويرجع ذلك إلى:

- إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بنحو ٧.٨ مليار جنيه بنسبة ٣٣.٨% لتحقق نحو ٣٠.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ٢٣.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية** بنحو ٦.٢ مليار جنيه بنسبة ٢١.٩% لتسجل ٣٤.٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٢٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهود التى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

الإيرادات غير الضريبية،

إرتفعت المنح بنحو ١٤.١ مليار جنيه لتسجل ١٧.٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٣.٥ مليار جنيه خلال العام السابق. على نحو آخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ٤٣.٩ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٣% لتحقق ١٧٩.٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ١٣٥.٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥. **الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:**

- **إرتفاع عوائد الملكية** بنحو ٢١.٧ مليار جنيه بنسبة ٣١.٢% لتحقق ٩١.١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥، وترجع تلك الإرتفاعات فى الأساس فى ضوء ما يلى:

- إرتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بنحو ١٤.٦ مليار جنيه بنسبة ٩٩.١% لتحقق ٢٩.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤.٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٣.٢ مليار جنيه بنسبة ٤٠.٥% لتحقق ١١.٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧.٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٩.٠ مليار جنيه بنسبة ٣١.٠% لتحقق ٣٨.١ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٩.٠ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى:

- إرتفاع المحصل من الحسابات والصناديق الخاصة بنحو ٨ مليار جنيه بنسبة ٣٥.٢% لتحقق ٣٠.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٢.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بنحو ١١.٠ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٤% لتحقق ٤٥.٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٤.٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ فى ضوء إرتفاع الإيرادات الرأسمالية الأخرى بنفس القيمة مقارنة بالعام السابق.

على جانب المصروفات

ساعدت زيادة الايرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ٢٦.٢% أي بزيادة ٢١٤.٠ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١.٩ مليار جنيه (٢٩.٧% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى) للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- **ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١١.٨ مليار جنيه بنسبة ٥.٥% لتسجل نحو ٢٢٥.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٢١٣.٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لإرتفاع عدد من البنود وعلى رأسها ما يلى:

  – إرتفاع المرتبات الدائمة بنحو ٣.٦ مليار جنيه بنسبة ٦.٨% لتسجل ٥٧.٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٥٣.٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

  – إرتفاع المكافآت بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ١.٧% لتسجل ٧٥.٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٧٤.٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

  – إرتفاع البدلات النوعية بنحو ١.٥ مليار جنيه بنسبة ٥.٨% لتسجل ٢٧.٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٢٥.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

- إرتفع **باب شراء السلع والخدمات** بنحو ٦.٨ مليار جنيه بنسبة ١٩% ليسجل حوالى ٤٢.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٣٥.٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:

  – زيادة الانفاق على الخامات بنحو ٤.٧ مليار جنيه بنسبة ٦٠.٣% لتسجل نحو ١٢.٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٧.٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

  – زيادة الانفاق على الصيانة بنحو ٠.٨ مليار جنيه بنسبة ١٧% لتسجل نحو ٥.٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤.٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- كما إرتفع **باب الفوائد** بنسبة ٢٩.٩% ليسجل حوالى ٣١٦.٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٤٣.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- وقد إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا** بنحو ٧٥.٧ مليار جنيه بنسبة ٣٧.٧% ليسجل حوالى ٢٧٦.٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢٠١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات كمحصلة للآتى:

  – **إرتفاع الانفاق على الدعم** بنحو ٦٣.٨ مليار جنيه بنسبة ٤٦.٠% ليحقق ٢٠٢.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ١٣٨.٧ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالى:

    § إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤.٨ مليار جنيه بنسبة ١١.٢% ليسجل حوالى ٤٧.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٤٢.٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم المواد البترولية بنحو ٦٤.٠ مليار جنيه بنسبة ١٢٥.٣% ليسجل حوالى ١١٥.٠ مليار جنيه مقارنة بـ٥١.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (فى ضوء تحمل الهيئة العامة للبترول أعباء إرتفاع سعر الصرف مما دفع الموازنة العامة للدولة بزيادة الدعم المحول للهيئة).

  – **إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية** بنحو ١٠.٣ مليار جنيه بنسبة ١٩.١% ليسجل نحو ٦٤.٢ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء ما يلى:

    § زيادة الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعي بنحو ٤.٢ مليار جنيه بنسبة ٤٧.٠% ليسجل نحو ١٣.٠ مليار جنيه مقارنة بـ٩.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (فى ضوء زيادة الانفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى).

    § زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ٢.٩% ليسجل نحو ٤٥.٢ مليار جنيه مقارنة بـ٤٤.٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الأخرى** بنحو ٧.٠ مليار جنيه بنسبة ١٢.٨% ليسجل نحو ٦١.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بنحو ٣٩.٩ مليار جنيه بنسبة ٥٧.٦% ليسجل نحو ١٠٩.١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩.٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء زيادة الإستثمارات التى قامت الدولة بتنفيذها، ومنها المشروعات العملاقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٣٤.٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٦.٤% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٦.٦ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٦٥.٧%، وبلغت الإستثمارات فى المبانى السكنية ٢١.٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ أى أكثر من أربعة أضعاف المنفق خلال العام المالى السابق فضلاً عن زيادة المنفق على الآلات بنسبة ٤٣.٦% لتسجل ١٠.٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.

Ø تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٥.٩% من الناتج المحلى). (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧.٦ مليار جنيه (٨٩.٣ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- بينما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٨٠.٨ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠١٧ (٣٣.٢% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٧٩ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٧.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٣٦.٣ مليار دولار (١٤.٩% من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٤.٩ مليار دولار (١٨.١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٧.
- تجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧ حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.
- شهد هيكل الدين الخارجى المصرى عدة تغيرات الفترة الماضية:
  - **أولا، تراجع نصيب الحكومة من الدين الخارجى لصالح نصيب البنك المركزى**، إذ ارتفع نصيب البنك المركزى من إجمالى القروض الخارجية من ٤% فى يونيو ٢٠١٠ إلى ٣٨% فى يونيو ٢٠١٧.
  - **ثانيا، تزايد نصيب الديون قصيرة الأجل** كنسبة من إجمالي الدين الخارجي من ٩% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ١٦% بنهاية يونيو ٢٠١٧. في حين تراجع **نصيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل** من ٩١% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٨٤% بنهاية يونيو ٢٠١٧.
  - **ثالثا**، تراجع الوزن النسبي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا بشكل كبير في مقابل **زيادة الاعتماد على القروض العربية** (خاصة من السعودية والإمارات والكويت) التي سجلت ٢٩.٢% من إجمالي الدين الخارجي المصري بنهاية مارس ٢٠١٧ مقابل ٤.٧% بنهاية يونيو ٢٠١٠ نقلاً عن المركز المصرى للدراسات الأقتصادية.

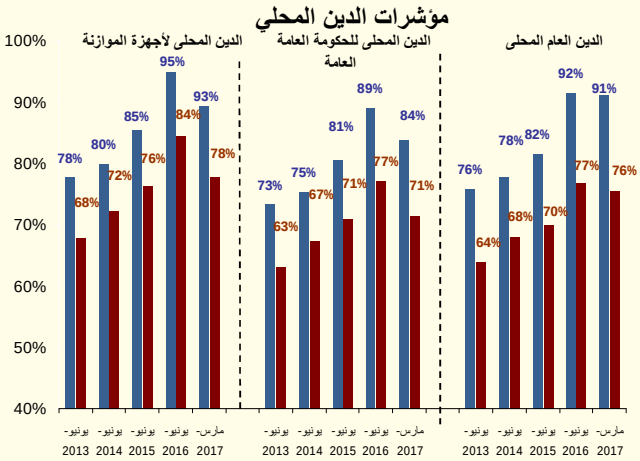

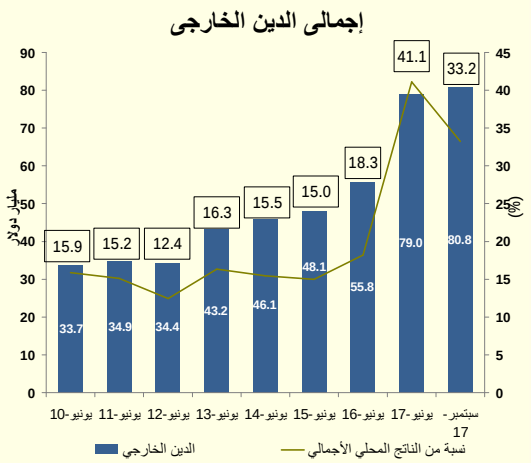

Ø التطورات النقدية:

§ وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد **انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٢٠.٩% (٣٢٠٢ مليار جنيه)** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٣٩% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ٥% (٢٩٨٨.٥ مليار جنيه)** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٨% نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. والجدير بالذكر أن **الإقتراض الحكومي إنخفض** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٤.١% (٢١٢٦.١ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣٨.١% في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦ في ضوء الإصلاحات المالية الجريئة التي تبنتها وزارة المالية.

§ ويظهر **تباطؤ ملحوظ في النمو السنوي للأوراق المالية الحكومية (للقطاع البنكي)** بنسبة ٣.٤% (٢٢٨٤.٥ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٧٢% في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. كما **ارتفعت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية** بشكل ملحوظ إلي ١٠.٥% (٨٩ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة -٨٢% في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. بينما **انخفضت نسبة النمو السنوي للودائع الحكومية** لتسجل ١١.٣% (٤٥٥.٦ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٦٠.٥% في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦.

§ أيضاً **انخفضت نسبة النمو السنوي المطلوبات على قطاع الأعمال العام بشكل ملحوظ لتسجل ٢٢.٢% (١٥٥.٢ مليار جنيه)** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٦٥% في نهاية ديسمبر ٢٠١٦.

§ **وانخفضت نسبة النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص إلى ٦.٩% (٩٩٨ مليار جنيه)** في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٤٣.٤% **(٩٣٣.٧ مليار جنيه)** في **نهاية ديسمبر ٢٠١٦. ويمكن شرح ذلك فى ضوء انخفاض نسبة النمو السنوية المطلوبات على قطاع الأعمال الخاص لتبلغ ٥% (٧٣٨.٤ مليار جنيه)** خلال شهر الدراسة مقابل ٥٤% (٧٠٢ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. **كما انخفضت نسبة النمو السنوية للمطلوبات من القطاع العائلى إلى ١٢% (٢٥٩.٦ مليار جنيه)** بنهاية ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ١٩% (٢٣١.٦ مليار جنيه) في نهاية العام ديسمبر ٢٠١٦.

§ من جهة أخرى، **حقق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة للشهر الثامن على التوالى حيث بلغت ٢٠٨.٨% (٢١٤ مليار جنية)** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنمو سلبي -١٠٤٣.٩% (-١٩٦.٨ مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. ويرجع هذا التحول إلى **الزيادة في نسبة النمو السنوي لصافي احتياطيات الأجنبية للبنوك إلى ١٤٩%** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـنسبة سالبة بلغت -٣١٥٢.١% في نهاية نفس الشهر من العام المالي السابق. كما **ارتفع النمو السنوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي** بشكل ملحوظ **بنسبة ٢٩٥.٣% (١٥٧ مليار جنيه)** في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقابل -٤٩١.٢% في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. ويأتي ذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ والذي حفز الإستثمارات في إذون وسندات الخزانة بالإضافة الي زيادة الإيداع بالعملة الأجنبية نتيجة لرفع قيمة الفائدة من قبل البنك المركزي.

- **على جانب المطلوبات، انخفض النمو السنوي للأموال إلى ١٧.٩% (٧٣٧.٥مليار جنيه)** في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٠.٢% في نهاية ديسمبر ٢٠١٦. ويمكن شرح ذلك في **ضوء التباطؤ في نمو النقد المتداول** في ظل السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي المصري المحقق ٦.٩**%** في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٥% في نهاية ديسمبر ٢٠١٦، والذى لم يغطيه **الإرتفاع الملحوظ في نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٣٥% (٣٢٩.٧ مليار جنيه)** في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٣.٣% في نهاية ديسمبر ٢٠١٦.

- **انخفض صافي النمو السنوي لأشباه النقود إلى ٢١.٩% (٢٤٦٥ مليار جنيه)** في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٤٦.١% نهاية ديسمبر ٢٠١٦. ويرجع ذلك أساساً إلى بداية إستقرار تأثيرات إرتفاع سعر الصرف بعد تحريره في نوفمبر ٢٠١٦، و**رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري لـ٢٠٠ نقطة أساس** في يوليو ٢٠١٧. وينعكس ذلك فى **انخفاض نمو الودائع الجارية والغير جارية بالعملات الأجنبية إلى ٣.٤% (٦٧٩ مليار جنيه)** في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ١٣٧.٤% في نهاية ديسمبر ٢٠١٦. فى حين **ارتفعت نسبة نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية إلى ٣٠.٧% (١٧٨٦ مليار جنيه)** في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٣.٣% في نهاية ديسمبر ٢٠١٦.

- **وانخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - **إلى ٢٠.٦% (٣٢٧٣ مليار جنيه)** في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٤٤.٣% في نهاية نوفمبر ٢٠١٦. جدير بالذكر ان نسبة ٨٣.٩% من إجمالي الودائع يتبع القطاع الغير حكومي. (بيانات شهر ديسمبر٢٠١٧ غير متاحة حالياً)

- **كما انخفض معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ١١.٣% (١٤٤١ مليار جنيه)** في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٦٥.١% في نهاية نوفمبر ٢٠١٦. وتحقيقا لهذه الغاية، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٤% في نهاية نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ٤٧.٧% في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦. (بيانات شهر ديسمبر ٢٠١٧ غير متاحة حالياً).

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٢.٦ مليار دولار في مارس ٢٠١٨** (يغطي ٨.٣ اشهر من الواردات فقط)، مقارنة بـ٢٨.٥ مليار دولار في مارس ٢٠١٧ (يغطي ٥.٨ اشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣.٥ أشهر من الواردات فقط).

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى استمرار إنحسار الموجة التضخمية حيث قد تباطأ للشهر السادس على التوالى منذ بداية العام المالى الحالى على الرغم من انه لا يزال مرتفعاً– لينخفض بنحو ٢.٧ نقطة مئوية محققاً ١٤.٤% فى شهر فبراير ٢٠١٨، مقابل ١٧.١% خلال الشهر السابق، ومقابل ٣٠.٢% المعدل المحقق خلال شهر فبراير ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) محققاً نحو ١٣.٢% خلال شهر فبراير ٢٠١٨، مقابل ١٦.٩% خلال يناير ٢٠١٨، و**"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"** لتحقق ١١% مقابل ١٣.٥% خلال الشهر السابق، و**"النقل والمواصلات"** لتحقق ١٣.١% مقابل ١٦.٤% خلال الشهر السابق، و**"الملابس الجاهزة"** لتحقق ٢١.٧% مقابل ٢٦.٣% خلال الشهر السابق.

- وقد حقق بذلك متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ٢٥.٨% خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ١٩.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

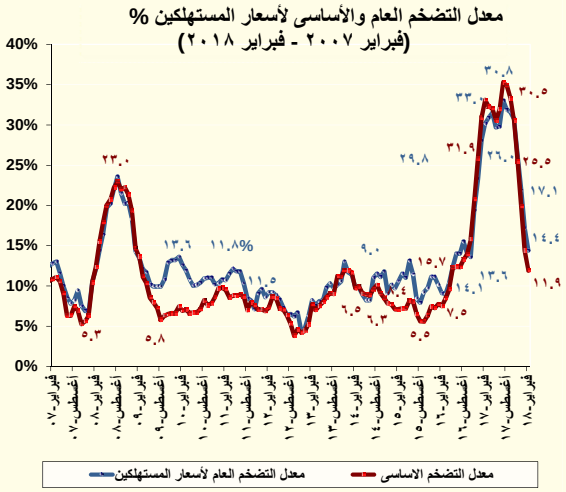

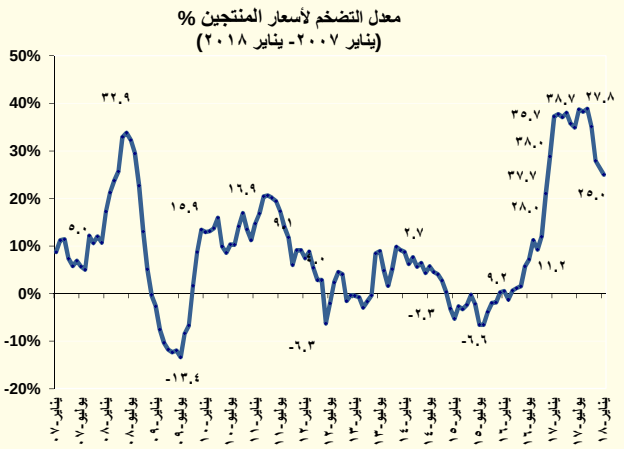

§ أما بالنسبة **لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** فقد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً محققاً ٠.٣% خلال شهر فبراير ٢٠١٨ ، مقابل -٠.١ % خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك نتيجة الارتفاع الطفيف فى معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) لتحقق ٠.٩% خلال شهر الدراسة، مقابل -٠.٣% خلال الشهر السابق (فى ضوء ارتفاع أسعار **" الخبز والحبوب"** بـ ٣.٣%، و**" اللحوم والدواجن "** بـ ١.٢%، و **" الأسماك والمأكولات البحرية "** بـ ١.٩% ، وذلك بالرغم من إنخفاض معدلات التضخم الشهرية **"للخضروات "** بنحو -٠.٢%)، مما فاق أثر انخفاض معدلات التضخم الشهرية لكل من **"الملابس والأحذية"** لتحقق -٣.٧% (فى ضوء انخفاض أسعار **"الملابس"** لتحقق -٤.٨ و**"الملابس الجاهزة"** لتحقق -٥.٤ مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق)، **"الأثاث والتجهيزات"** لتسجل -٠.١% خلال شهر الدراسة (فى ضوء انخفاض أسعار **"الأجهزة المنزلية"** بنحو -١.٦% مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق). في حين إستقرت معدلات التضخم الشهرية لكافة المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

§ **وأخيراً**، فقد **تباطأ معدل التضخم الأساسى السنوى** محققاً نحو ١١.٩% خلال شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بـ١٤.٤% خلال يناير ٢٠١٨، ومقارنة بـ ٣٣.١% خلال فبراير ٢٠١٧ . وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٥.٧%، مقابل ٢٠.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد حقق نحو ٠.٤% خلال شهر الدراسة، مقابل ٠.٢% خلال الشهر السابق.

§ قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٨ **الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند مستوى ١٦.٧٥% و١٧.٧٥% و١٧.٢٥%** على الترتيب. وكذلك إبقاء **سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٧.٢٥%.**

§ ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٧ ابريل ٢٠١٨ **بربط ودائع** بقيمة ٥٥ مليار جنيه لأجل ٨ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٧.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

§ **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٣.٩% ليسجل ٨٩٢.٣ مليار جنيه** خلال شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بـ ٨٥٨.٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٢.٩% ليحقق ١٥٤٧٢.٧ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية يناير ٢٠١٨ والذى بلغ ١٥٠٤٢.٤ نقطة. في حين انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٠.٣% ليحقق ٨٦٠.٧ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بـ٨٦٢.٩ نقطة فى نهاية يناير ٢٠١٨.

Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ٥.٦ مليار دولار (٢.٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض أكبر قدره ٧ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى التحسن الكبير في ميزان المعاملات الجارية حيث تراجع العجز بشكل ملحوظ بمعدل ٦٤%، نتيجة لاستمرار التعافي في مصادر الدخل القومي الرئيسية وخاصة السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. مما فاق أثر التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

- تراجع عجز **الميزان الجاري** بصورة ملحوظة ليسجل ٣.٤ مليار دولار (-١.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر قدره ٩.٤ مليار دولار (-٢.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، فترة ما قبل تحرير سعر الصرف. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء ارتفاع فائض الميزان الخدمي والتحويلات، بالإضافة إلى التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

- انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ١٨.٧ مليار دولار (-٨.١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو –ديسمبر من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجزاً قدره ١٩ مليار دولار (-٤.٨% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٥.٤% لتحقق ١٢.١ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ١٠.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، والتى فاقت الارتفاع الطفيف للمدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٤.٥% لتحقق ٣٠.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٢٩.٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي الماضى. ويرجع ذلك بشكل أساسى لإرتفاع **حصيلة الصادرات غير البترولية** بـ ٩.٧% لتصل إلي ٨.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٧.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة تحسن درجة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية عقب قرار تحرير سعر الصرف. فضلاً عن ارتفاع **حصيلة الصادرات البترولية** لتصل إلى ٣.٨ مليار دولار في الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٢.٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.

- ارتفع فائض **الميزان الخدمى** بصورة ملحوظة ليحقق ٥.٣ مليار دولار (٢.٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بفائض أقل قدره ١.٨ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلي زيادة **متحصلات رسوم المرور بقناة السويس** لتسجل نحو ٢.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وزيادة **متحصلات السفر والسياحة** لتحقق ٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١.٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما انخفضت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ١.٢ مليار دولار، مقارنة بـ ١.٧ مليار دولار.

- ارتفعت **التحويلات الواردة** خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧ لتسجل نحو ١٣.١ مليار دولار، مقارنة بـ١٠.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة لارتفاع **تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بنحو ٣ مليار دولار لتحقق ١٣.١ مليار دولار، مقارنة بـ ١٠.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة انعكاساً لقرار تحرير سعر الصرف.

- تراجع **الميزان الرأسمالي والمالي** ليحقق ١٠.٤ مليار دولار (٤.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بنحو ١٨.٧ مليار دولار (٤.٨% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٧/٢٠١٦، ويأتى ذلك في ضوء:

- انخفاض **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧ ليسجل ٣.٨ مليار دولار (١.٦% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أعلى بنحو ٤.٣ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء زيادة صافى الاستثمارات فى قطاع البترول نحو ٢.١ مليار دولار.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ٨ مليار دولار (٣.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بحوالى ٠.٢ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٧/٢٠١٦. ويرجع ذلك إلى زيادة استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافى مشتريات قدرها ٨.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

- انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ١.٢ مليار دولار (-٠.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٤.٢ مليار دولار (٣.٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى.
- **تراجع صافي التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي** ليحقق صافي سداد للخارج بلغ نحو ٣.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٨.١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق..

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٤ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- ديسمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.٣ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق.

§ طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٥٤.٣% ليصل إلى ٤.٧ مليون سائح خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ٣.١ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٧١.٣% ليصل إلى ٥٢.١ مليون ليلة خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٧، مقابل ١٩.٢ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.